

Distr.: General
17 March 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الستون

الدورة التنظيمية، 16 نيسان/أبريل 2020

الدورة الموضوعية، 1-26 حزيران/يونيه 2020*

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل البرنامجية: التقييم

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للتوصيات المنبثقة عن التقييم المواضيعي للجان الإقليمية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يُقدم هذا التقرير وفقاً للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين باستعراض تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعد مضي ثلاث سنوات على اتخاذ اللجنة قراراً بالموافقة على تلك التوصيات ((A/37/38 (Supp)، الفقرة 362)). ويُقيم هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات مدى تنفيذ التوصيات الأربع التي وافقت عليها اللجنة، من أصل التوصيات الخمس المنبثقة عن التقييم المواضيعي للجان الإقليمية الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وفي التوصيات، تطرق المكتب إلى جوانب متنوعة متعلقة بجدوى وفعالية العمل الإحصائي الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في دعم قياس إنجاز وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وخلص الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى أن جميع اللجان الإقليمية قد نفذت كل توصية من التوصيات الأربع تنفيذاً تاماً. ولم يتسن بعد تقييم الحصيلة الكاملة لتنفيذ التوصيات الأربع لأن بعض التوصيات نُفذت في الآونة الأخيرة ولذلك تعذر قياس نتائجها. ومع ذلك، لوحظ وجود بعض الأدلة على إحراز نتائج إيجابية ملموسة.

* تواريخ الدورة الموضوعية تواريخ مبدئية.

** E/AC.51/2020/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



وفي التوصية 1، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى ضرورة أن تقوم اللجان الإقليمية بوضع وتنفيذ استراتيجية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على نشر واستخدام الإحصاءات. وقد وضعت جميع اللجان الإقليمية وطبقت استراتيجيات لتنمية القدرات ساعدتها على تقديم مساعدة تقنية ذات أهداف أكثر تحديدا استنادا إلى المجالات الإقليمية ذات الأولوية. غير أن التركيز على تنمية القدرات في مجال النشر كان أقل وضوحا في بعض الاستراتيجيات الإقليمية؛ وفي بعض الحالات، لم تكن هناك الكثير من الأدلة على أنشطة المساعدة التقنية التي تتناول الأساليب الجديدة والمتقدمة لنشر البيانات.

وفي التوصية 3، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى ضرورة أن تقوم اللجان الإقليمية بوضع أدوات ومبادئ توجيهية وأطر ونماذج خاصة بكل منطقة مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي أعدتها الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بغية دعم تعزيز الخطط الإحصائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. وقد وضعت اللجان الإقليمية أدوات ونماذج ومبادئ توجيهية خاصة بكل منطقة مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي أعدتها الشراكة. وفي كثير من الحالات، استخدمت الدول الأعضاء تلك الوسائل لتقييم قدراتها الإحصائية الحالية ولزيادة تطوير خططها الإحصائية الوطنية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وفي التوصية 4، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى ضرورة أن تعمل اللجان الإقليمية على تعزيز تنسيقها الداخلي فيما يتعلق بإنتاج البيانات القطاعية ونشرها. وقد عززت جميع اللجان الإقليمية تنسيقها الداخلي، ولا سيما بالاستعانة بنظم مركزية لإدارة البيانات ورصدها تكفل التعاون الفعال عند تحديث قواعد البيانات ضمن نطاق اللجان الإقليمية. وفي الوقت نفسه، كان تبادل المعلومات عن الأنشطة الإقليمية أقل منهجية لأن بعض الأفرقة العاملة والآليات لم تكن تعمل بكامل طاقتها.

وفي التوصية 5، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى ضرورة تعزيز التنسيق بين اللجان الإقليمية من أجل تبادل الخبرات والتجارب بشأن الأولويات المواضيعية المشتركة والمجالات الإحصائية. وقد ازداد التعاون بين اللجان الإقليمية، ولا سيما بفضل تنفيذ برنامج حساب التنمية المتعلق بالإحصاءات والبيانات، وعقد اجتماعات منتظمة بين الشعب الإحصائية التابعة للجان الإقليمية وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، والتفاعلات المنتظمة خلال المحافل الدولية. ونتيجة لذلك، تبادلت اللجان الإقليمية أفضل الممارسات التي كانت تتبعها، وأعدت ورقات مشتركة، ووضعت أطرا، وشاركت في مناسبات مشتركة وفي أفرقة عاملة مشتركة، وعززت التنسيق بينها دعما للدول الأعضاء. ورغم إحراز بعض التقدم، ظل مستوى التعاون بين اللجان الإقليمية متفاوتا، وكان تعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع اللجان الإقليمية الأخرى الأدنى مستوى.

أولا - مقدمة

1 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها السابعة والخمسين المعقودة في عام 2017، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أعدته شعبة التفتيش والتقييم عن التقييم المواضيعي للجان الإقليمية (E/AC.51/2017/8).

2 - وأعربت اللجنة عن تقديرها لتقرير التقييم والعمل الذي اضطلعت به اللجان الإقليمية الخمس⁽¹⁾ في مجال تقديم الدعم الإحصائي إلى البلدان الأعضاء في المناطق المشمولة بولايتها، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسلّمت اللجنة بأن العديد من الجهات الفاعلة والشركاء قد شاركوا في تقديم الدعم الإحصائي إلى الدول الأعضاء، وأشارت إلى أهمية تعزيز أوجه التآزر والتعاون في هذا الصدد بين اللجان الإقليمية، ومع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأعربت اللجنة عن موافقتها على أهمية توافر الإحصاءات والبيانات المفتوحة والميسورة باعتبارها عنصرا أساسيا لتعزيز التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك على أهمية دور اللجان الإقليمية في تعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء. وأوصت اللجنة، في تقريرها، بأن تؤيد الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات 53 ومن 55 إلى 57 من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأوصت بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتوصية الواردة في الفقرة 54 (A/72/16)، الفقرات 205-216).

3 - وقد صدر هذا التقرير عملا بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للتوصيات، وأتاح فرصة للنظر في حالة تنفيذ التوصيات الأربع التي أيدتها لجنة البرنامج والتنسيق. وتضمن الاستعراض أيضا تقييما لما إذا كان تنفيذ التوصيات قد أسهم في حدوث تغييرات برنامجية ولمدى هذا الإسهام.

4 - وشملت المنهجية المتبعة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ما يلي:

- (أ) استعراض وتحليل التقارير المرحلية عن حالة تنفيذ التوصيات التي يتم رصدها من خلال قاعدة بيانات التوصيات الصادرة عن شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية؛
- (ب) وتحليل المعلومات والوثائق والتقارير ذات الصلة التي تم الحصول عليها من اللجان الإقليمية بشأن مختلف المواضيع المتصلة بالتوصيات؛
- (ج) وإجراء مقابلات مع عينة مختارة من الموظفين الرئيسيين في اللجان الإقليمية.

5 - ويتضمن هذا التقرير التعليقات التي وردت من اللجان الإقليمية خلال عملية الصياغة. وقد تلقت اللجان الإقليمية الصيغة النهائية لمشروع التقرير لإبداء تعليقاتها التي ترد في مرفق هذا التقرير. وتعرب شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقديرها للجان الإقليمية لما أبدته من تعاون في إعداد هذا التقرير.

(1) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ثانياً - النتائج

6 - قدمت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية خمس توصيات إلى اللجان الإقليمية وهي: (أ) أن تقوم اللجان الإقليمية بوضع وتنفيذ استراتيجية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على نشر واستخدام الإحصاءات؛ (ب) وأن تقوم بوضع وتنفيذ استراتيجية لتعزيز قدرات اللجان الإقليمية على دعم الإحصاءات الرئيسية، ولا سيما الإحصاءات البيئية والجنسانية والمجالات الجديدة للإحصاءات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛ (ج) وأن تقوم بوضع أدوات ومبادئ توجيهية وأطر ونماذج خاصة بكل منطقة مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي أعدتها الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بغية دعم تعزيز الخطط الإحصائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛ (د) وأن تعمل على تعزيز تنسيقها الداخلي فيما يتعلق بإنتاج البيانات القطاعية ونشرها؛ (هـ) وأن تعمل على تعزيز التنسيق بين اللجان الإقليمية من أجل تبادل الخبرات والتجارب بشأن الأولويات المواضيعية المشتركة. وكما ذكر أعلاه، قد أيدت لجنة البرنامج والتنسيق التوصيات 1 و 3 و 4 و 5، ويجري الإبلاغ عن تنفيذها في هذا التقرير.

7 - وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الاستعراض الذي أجراه إلى أن اللجان الإقليمية الخمس قد نفذت جميع التوصيات الأربع. وثمة أدلة على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة بفضل تنفيذ التوصيات. ويرد أدناه عرض لحالة تنفيذ كل توصية من التوصيات الأربع.

التوصية 1

استراتيجية تنمية القدرات على نشر واستخدام الإحصاءات

8 - تنص التوصية 1 على ما يلي:

ينبغي للجان الإقليمية أن تقوم بوضع وتنفيذ استراتيجية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على نشر واستخدام الإحصاءات على الصعيد الوطني، بما في ذلك مبادئ توجيهية وتوصيات، مع مراعاة السياق الإقليمي. ويمكن أن تشمل الأنشطة ذات الصلة ما يلي:

(أ) تعزيز مشاركة موظفي الوزارات الفنية أو أعضاء اللجان الفنية الأخرى في الأفرقة العاملة وفرق العمل ذات الصلة التابعة للهيئات الإحصائية، بما في ذلك في أنشطة بناء القدرات الشاملة لعدة قطاعات التي تجمع بين منتجي الإحصاءات ومستعمليها.

(ب) تنظيم حلقات عمل تكنولوجية تتناول الأساليب الجديدة والمتقدمة لنشر البيانات. مؤشر الإنجاز: وضع استراتيجية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على نشر الإحصاءات واستخدامها.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

9 - عملاً بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عدة وثائق إلى استراتيجيتها الرامية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على نشر الإحصاءات واستخدامها على الصعيد الوطني، بما في ذلك عدة مبادئ توجيهية وتوصيات. وكان الهدف من البرنامج الشامل المتعدد السنوات لدعم الإحصاءات في أفريقيا خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2021 هو دعم النظام الإحصائي

الأفريقي على جمع الإحصاءات وتجميعها ونشرها واستخدامها⁽²⁾. وتضمنت نظرية التغيير المبينة في الاستراتيجية تقديم أشكال محددة من الدعم لنشر الإحصاءات واستخدامها. وإضافة إلى ذلك، في الإطار المنطقي للإجراءات ذات الأولوية المحددة المعروض في منشور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2017 المعنون "المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة في أفريقيا: خطة العمل بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي للفترة 2016-2030"، وردت أهداف محددة وتمويل مخصص لكي تدعم اللجنة نشر البيانات الجغرافية المكانية واستخدامها في أفريقيا. وفي إطار كل من "البرنامج الأفريقي لعام 2020 بشأن عقد تعدادات السكان والمساكن (2015-2024)"، و "برنامج أفريقيا للتجديد بتحسين التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية للفترة 2017-2021"، و "الخطة الاستراتيجية المحددة التكاليف للفترة 2017-2021 المتعلقة ببرنامج أفريقيا للإحصاءات الجنسانية"، وردت استراتيجيات أو أُجريت مناقشات بشأن نشر الإحصاءات الوطنية واستخدامها. وأخيراً، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في مبادئها التوجيهية لعام 2019 المتعلقة بوضع استراتيجية متكاملة للتفاعل مع المستخدمين لفائدة النظم الإحصائية الوطنية، بتحديد خطوات وترتيبات لوضع وتنفيذ استراتيجية قوية للتفاعل مع المستخدمين من أجل وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات تشمل النشر.

10 - وعند تطبيق الاستراتيجية، قدمت اللجنة المساعدة إلى إثيوبيا وبوروندي والكاميرون على وضع استراتيجياتها الوطنية لنشر الإحصاءات (استراتيجيات المستخدمين). وإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة حلقات عمل لتعزيز قدرات عدة بلدان بناء على طلبها. وشملت المواضيع التي تم تناولها إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها، ووضع خطط عمل بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وإطار تطوير الإحصاءات البيئية (بما في ذلك استخدام الإحصاءات البيئية لأغراض المناصرة). وعملاً بالفقرة الفرعية (أ) من التوصية، شارك في حلقات العمل موظفون من الوزارات الفنية والهيئات الإحصائية الوطنية. وفيما يخص الفقرة الفرعية (ب) من التوصية، رغم عدم وجود ما يدل على تنظيم حلقات عمل تكنولوجية تناولت الأساليب الجديدة والمتقدمة لنشر البيانات، هناك أمثلة على تقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم إلى البلدان الأعضاء لوضع نظم للبيانات الجغرافية المكانية وعلى تدريب الموظفين المعنيين بالإحصاءات على استخدامها. ووفقاً لما ذكره الموظفون الذين أُجريت معهم مقابلات، رغم وجود عدد من الأمثلة التي تلقت فيها اللجنة تعليقات إيجابية على حلقات العمل الإحصائية التي نظمتها، لم تتضح نتائج حلقات العمل بعدُ لأن البلدان لم تبلغ حتى الآن عن الإجراءات التي اتخذتها أو عن خطط تنفيذها.

11 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

12 - لتنفيذ التوصية، قامت اللجنة القطاعية المعنية بالإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي تُعرف باسم 'مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين'، باعتماد استراتيجية لتنمية القدرات في حزيران/يونيه 2018 (ECE/CES/2018/10). وتضمنت الاستراتيجية مخططاً عاماً حددت الدول الأعضاء أولوياتها في إطاره. وهي تنطبق على 17 دولة عضواً على النحو المطلوب في البرنامج العادي للتعاون التقني، وهو مصدر

(2) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مركز أفريقيا للإحصاء، "برنامج شامل لدعم الإحصاءات في أفريقيا من عام 2018 إلى عام 2021"، (أديس أبابا، 2018).

التمويل الذي استُخدم لتنفيذ الاستراتيجية⁽³⁾. وقد شملت المجالات ذات الأولوية لتنمية القدرات الإحصائية استخدام مصادر البيانات مثل تعدادات السكان والمساكن، والإحصاءات الاقتصادية، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية؛ ونشر الإحصاءات والإبلاغ عنها، وإقامة علاقات مع المستخدمين؛ واستخدام مصادر البيانات الجديدة، بما في ذلك "البيانات الضخمة".

13 - وتتضمن الأمثلة على تنمية القدرات عملاً بالاستراتيجية إجراء استعراضات قطاعية لتكنولوجيا المعلومات الإحصائية في أرمينيا وجورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019، وتنظيم حلقات عمل أفضت إلى تقديم توصيات تدعو لتعزيز نشر الإحصاءات. كما تم تناول نشر الإحصاءات الرسمية واستخدامها أثناء حلقات العمل السنوية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن نشر الإحصاءات والإبلاغ عنها التي عرضت البلدان أثناءها حلولاً وناقشت المسائل الناشئة في المجالات ذات الصلة. وعملاً بالفقرة الفرعية (أ) من التوصية، أبلغ موظفو اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن مشاركة ممثلين عن وكالات غير المكاتب الإحصائية الوطنية بانتظام في اجتماعات الخبراء والأفرقة العاملة وفرق العمل؛ فعلى سبيل المثال، شارك في أعمال فرقة العمل المشتركة المعنية بالإحصاءات والمؤشرات البيئية التابعة للجنة خبراء في الإحصاءات، وأيضاً خبراء من وزارات البيئة. وعملاً بالفقرة الفرعية (ب) من التوصية المتعلقة بحلقات العمل التكنولوجية، نظمت اللجنة حلقة دراسية شبكية لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وركزت الحلقة الدراسية الشبكية على النموذج العام للمعلومات الإحصائية للجنة الذي يشكل أداة متقدمة لإدارة تدفقات المعلومات. ونظراً إلى أن الاستراتيجية قد اعتمدت في الآونة الأخيرة، لم تتمكن اللجنة من تقديم أدلة على الأثر المباشر لتلك الأنشطة.

14 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

15 - عملاً بالتوصية، قامت اللجنة بمتابعة الخطة الاستراتيجية للمؤتمر الإحصائي للأمريكيتين (LC/L.4070/Rev.1، 2015) التي صدرت قبل تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واعتمدت اللجنة على هذه الخطة لأنشطتها في مجال تنمية القدرات. وقد حددت الخطة الاستراتيجية القيم والمهمة والرؤية والاستراتيجية إلى جانب أهداف محددة لفترة 10 سنوات تمتد من عام 2015 إلى عام 2025. ويتمثل أحد أهداف الاستراتيجية في التشجيع على زيادة فعالية وكفاءة عمليات إنتاج الإحصاءات ونشرها. ونفذت هذه الاستراتيجية من خلال برنامج عمل اللجنة الذي ذكر أن هدف البرنامج الفرعي المتعلق بالإحصاءات هو تحسين إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها لأغراض اتخاذ القرارات في المنطقة بناء على الأدلة. وفي الوقت نفسه، أعطى برنامج العمل الأولوية لبناء القدرات اللازمة لإنتاج الإحصاءات. ووفقاً لما ذكره الموظفون الذين أجريت مقابلات معهم، يعزى التركيز على إنتاج الإحصاءات إلى طلبات المساعدة التقنية المقدمة من البلدان، التي كانت مِيَالَةً إلى التركيز على مواضيع مثل جودة مصادر المعلومات وتقدير المؤشرات. كما دعمت مشاريع ممولة من موارد خارجة عن الميزانية المواضيع المتصلة بإنتاج الإحصاءات.

(3) أنشأت الجمعية العامة البرنامج العادي للتعاون التقني في قرارها 58 (د-1) في عام 1946، لدعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من نزاعات فيما تبذله من جهود لتنمية قدراتها.

16 - وفي الوقت نفسه، رغم تناول مواضيع عن استخدام الإحصاءات (معظمها بشأن استخدام وتحليل بيانات الأسر المعيشية) في إطار بعض الحلقات الدراسية وحلقات العمل، لم يحظ موضوع نشر البيانات بنفس القدر من الاهتمام، وتم تناوله بشكل محدود في إطار عدد ضئيل من أنشطة المساعدة التقنية. وركزت بعض التدخلات على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة لاستخدام البيانات، مثل الحلقة الدراسية عن مستقبل الإحصاءات الاقتصادية المعقودة في عام 2019 التي تضمنت موضوعاً بشأن الهياكل التكنولوجية الجديدة والأساليب والخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين. ومكّن مشروع الإطار الإحصائي والجغرافي المكاني للأمركتين من تقديم بيانات إحصائية عن السكان مصنفة حسب نوع الجنس والأسر المعيشية. وعمل بالفقرة الفرعية (أ) من التوصية، أفادت اللجنة بأن جميع المناسبات الإحصائية المعقودة في إطار منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة⁽⁴⁾ استقادت من مشاركة عدة وزارات ومؤسسات عامة أخرى. وتضمنت الأمثلة على ذلك عقد حلقات عمل بشأن المعلومات الجغرافية المكانية وبشأن وضع مؤشرات ذات صلة بتغير المناخ والكوارث. وعمل بالفقرة الفرعية (ب) من التوصية، عقدت اللجنة حلقة عمل في عام 2019 بشأن تعميم واستخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك حلقة العمل الإقليمية بشأن تنفيذ معيار تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية لنشر وتبادل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

17 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

18 - عملاً بالتوصية، في عام 2017، أيدت لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الرؤية وإطار العمل الجماعيين للنهوض بالإحصاءات الرسمية لأغراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (E/ESCAP/CST (5)/1/Rev.1). وتشكل هذه الوثيقة استراتيجية اللجنة الهادفة لتعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء على نشر واستخدام الإحصاءات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأقرت الاستراتيجية بوجود حاجة أكثر إلحاحاً لإطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز القدرة على إنتاج ونشر إحصاءات أساسية ذات نوعية ملائمة. وعلاوة على ذلك، استُخدمت 'الرؤية وإطار العمل الجماعيان' كأساس للإعلان الإقليمي المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب (ESCAP/CST/2018/7)، الذي اعتمدته لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية في دورتها السادسة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2018 ورحبت به اللجنة الاقتصادية في دورتها الخامسة والسبعين المعقودة في أيار/مايو 2019 (انظر ESCAP/75/36، الفقرة 223). وفي الإعلان، التزمت لجنة الإحصاءات بنشر الإحصاءات واستخدامها على الصعيد الوطني، تمشياً مع المبادئ التوجيهية والتوصيات المتفق عليها عالمياً، مثل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وأفادت اللجنة الاقتصادية بأنه نتيجة لذلك، أصبحت برامج تنمية القدرات الإقليمية التي تشرف عليها لجنة الإحصاءات والتي كانت تُدار في السابق كبرامج منفصلة، تبلغ الآن بشكل مشترك عن التقدم الذي تحرزه نحو تنفيذ أهداف الرؤية الجماعية.

19 - وتمشياً مع الفقرة الفرعية (أ) من التوصية، عززت اللجنة الاقتصادية تنمية القدرات من خلال لجنة الإحصاءات التابعة لها حيث شاركت الوزارات الفنية في الجزء الرفيع المستوى من دورتها. وإضافة إلى ذلك،

(4) ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الرابط التالي: <https://foroalc2030.cepal.org/2019/en>.

بتكليف من اللجنة الاقتصادية، أنشأ إطار الإحصاءات المتعلقة بالكوارث فريق خبراء يضم خبراء من الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث ومن المكاتب الإحصائية الوطنية. ونظمت اللجنة الاقتصادية أيضا أنشطة شاملة لعدة قطاعات لبناء القدرات في مجال المحاسبة المتعلقة بالمحيطات. وعملا بالفقرة الفرعية (ب) من التوصية، شاركت اللجنة الاقتصادية في تنظيم حلقات عمل بشأن الأساليب الجديدة والمتقدمة لنشر البيانات، مثل تقاسم وتبادل البيانات الوصفية، وتصنيف البيانات، وجمع واستخدام بيانات الهجرة الدولية، والإبلاغ عن البيانات الجنسانية.

20 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

21 - استجابة لهذه التوصية، اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على الاستراتيجية الإقليمية الشاملة للفترة 2016-2020 التي تم الاتفاق عليها أثناء الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية (انظر E/ESCWA/SD/2015/IG.1/4(Part I)). وناقشت الاستراتيجية بإيجاز أهمية نشر إحصاءات موثوقة واستخدام البيانات. وفي إطار متابعة التوصية ومن أجل تفعيل الاستراتيجية، أعدت الإسكوا توجيهات للدول الأعضاء بشأن نشر واستخدام الإحصاءات في قطاعي الإحصاءات والتعدادات السكانية (2017) وبشأن استخدام الإحصاءات القصيرة الأجل (2016) التي شكلت أيضا أساس الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا دعما للدول الأعضاء، بما في ذلك لتنمية قدراتها.

22 - وأرشدت الاستراتيجية الاستجابة وأفضت إلى عقد العديد من حلقات العمل المتعلقة باستخدام البيانات ونشرها. وتضمنت الأمثلة على ذلك عدة حلقات العمل عقدت بشأن استخدام البيانات الموجودة لرصد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتحسين إحصاءات الإعاقة؛ واستخدام بيانات التعدادات لأغراض تطوير البحوث العلمية والتخطيط لها؛ واستخدام ونشر الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل؛ واستخدام التمويل الإسلامي في الحسابات القومية. وأنشأت الإسكوا أيضا أفرقة استشارية تقنية معنية بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية وبالإحصاءات الاقتصادية بهدف تحسين استخدام الإحصاءات ونشرها. وعملا بالفقرة الفرعية (أ) من التوصية، أشارت الإسكوا إلى أنها دعت الموظفين من الوزارات الفنية إلى المشاركة في حلقات العمل ذات الصلة وفي اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بالإحصاءات. فعلى سبيل المثال، شارك في اجتماع المساعدة التقنية بشأن إحصاءات الطاقة المعقود في لبنان، الذي اشترك في الإشراف عليه كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإسكوا، موظفون من وزارات الطاقة والمياه ومن وزارات البيئة. وتضمن المشاركون في حلقة العمل حول قياس الفقر في البلدان العربية ممثلون عن وزارات العمل والتنمية الاجتماعية ووكالات التخطيط والأوساط الأكاديمية. وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (ب) من التوصية، عُقدت جلسة عن التكنولوجيا لأغراض الإحصاء ركزت على الفرص والتبعات في إطار الدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية (انظر E/ESCWA/C.1/2019/8/Report، الفقرات 28-39)، عُرضت خلالها على الدول الأعضاء الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا في السابق بشأن استخدام التكنولوجيا لإنتاج الإحصاءات ونشرها.

23 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذه التوصية.

24 - وعموما، وضعت جميع اللجان الإقليمية استراتيجية ما لتنمية القدرات مع التركيز نسبيا على استخدام الإحصاءات ونشرها دعما للدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، لم يكن تركيز اللجنة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تنمية القدرات لأغراض النشر بالقوة اللازمة. وليس هناك ما يدل على أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد نظمت حلقات عمل تكنولوجية تتناول الأساليب الجديدة والمتقدمة لنشر البيانات. وقد نفذت جميع اللجان الإقليمية هذه التوصية.

التوصية 3

تقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإحصائية الوطنية

25 - تنص التوصية 3 على ما يلي:

ينبغي للجان الإقليمية أن تقوم بوضع أدوات ومبادئ توجيهية وأطر ونماذج خاصة بكل منطقة مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي أعدتها الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بغية تعزيز دعمها للبلدان الأعضاء في وضع وصقل خططها الإحصائية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، لكفالة مراعاتها لأهداف خطة عام 2030 وأولوياتها واحتياجاتها.

مؤشر الإنجاز: تنفيذ عدد أكبر من التدخلات بشأن إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإحصائية الوطنية.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

26 - عملاً بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أدوات واستراتيجيات خاصة بالمنطقة، وقدمت الدعم إلى البلدان الأعضاء بشأن تنفيذ استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات. ووضعت اللجنة مؤشرات للتنمية الإحصائية تشكل أداة قياس لآليات التتبع والإبلاغ التي أنشئت لتحقيق خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة⁽⁵⁾. وفي نيسان/أبريل 2017، عرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تلك الأداة أثناء مناسبة نظمها الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين. وقد حظيت الأداة أثناء هذه المناسبة بالتقدير باعتبارها مساهمة في المعارف الإحصائية العالمية بشأن قياس التنمية الإحصائية. وفي عام 2019، اختبرت اللجنة الأداة في أنغولا لتقييم سلامة النظام الإحصائي الوطني في البلد. وإضافة إلى ذلك، نشرت اللجنة دليلاً شاملاً يتضمن توجيهات بشأن استخدام تلك الأداة. وحتى كانون الثاني/يناير 2020، أشارت اللجنة إلى أن كلا من إثيوبيا، وبوتسوانا، وتونس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغانا، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبيا، ومصر، وناميبيا، والنيجر، قدّمت تقارير عن مؤشرات التنمية الإحصائية.

27 - ووضعت اللجنة أيضاً *استراتيجية لمواءمة الإحصاءات في أفريقيا للفترة 2017-2026* في إطار شراكة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية. وتضمنت وثيقة الاستراتيجية عدة إشارات إلى الشراكة في مجال الإحصاء بوصفها شريكاً رئيسياً ومصدراً للتوجيه بشأن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. ويتمثل أحد أهداف الاستراتيجية في إصلاح وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية من خلال التخطيط الاستراتيجي للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء، بحيث تتماشى مع استراتيجيات الجماعة الاقتصادية الإقليمية وتلبي

(5) الأداة متاحة على الرابط التالي: www.uneca.org/acs/statdi.

الاحتياجات الوطنية. وفي هذا الصدد، عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي والشراكة في مجال الإحصاء والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو مؤسسة دولية معنية بالإحصاءات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لإجراء تقييمات لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات في بنن، وبوروندي، والسودان، وغابون، وغينيا، وكابو فيردي، ومالي.

28 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

29 - عملاً بهذه التوصية، وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أدوات تقييم ومواد توجيهية ومناهج ونماذج. وأجرت تقييمات شاملة كانت متوائمة مع الشراكة في مجال الإحصاء. ووفّرت التقييمات أساساً لوضع استراتيجيات وخطط وطنية لتطوير الإحصاءات. وخلال الفترة ما بين عامي 2017 و 2019، أُجريت تقييمات شاملة للنظم الإحصائية الوطنية في أذربيجان، وأرمينيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وكازاخستان. ووفقاً للجنة، أتاح التقييم في أوزبكستان تقديم إسهام كبير في تحديد مواصفات مشروع جديد يموله البنك الدولي لدعم تطوير نظامها الإحصائي الوطني. وأدى التقييم الذي أُجري في جورجيا إلى وضع استراتيجية وطنية جديدة لتطوير الإحصاءات الرسمية في جورجيا للفترة 2020-2023، أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2019.

30 - وفي الوقت نفسه، تضمنت استراتيجية اللجنة المتعلقة بالقدرات الإحصائية نموذجاً للنضج يمكن أن تستخدمه البلدان كأداة لتقييم قدراتها في مجالات إحصائية محددة ولتحديد أولوياتها من حيث بناء القدرات. وتم تطبيق النموذج خلال حلقة عمل وطنية عُقدت في أرمينيا في كانون الأول/ديسمبر 2019 لتقييم مستوى نضج المكتب الإحصائي الوطني من حيث تنفيذ النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وكشف هذا التطبيق عن ضرورة إعطاء الأولوية لإدارة المعلومات والتطبيقات. ووضعت اللجنة أيضاً خريطة الطريق بشأن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تضمنت توجيهات مقدّمة إلى البلدان بشأن كيفية إنشاء نظام إحصائي معني بتلك الأهداف. وأطلق منبر وطني عام للإبلاغ عن الأهداف بما يتواءم مع المبادئ التوجيهية للجنة، وقد تم تنفيذه بشكل تام في أرمينيا وبولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية⁽⁶⁾.

31 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

32 - لتنفيذ التوصية، أطلقت اللجنة في عام 2017 منبرا إلكترونيا⁽⁷⁾ لإدماج بيانات الاستقصاءات التي قدمها 25 بلداً بشأن قدراتها الوطنية من أجل حساب كل مؤشر من المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 232 مؤشراً. واستُخدمت المعلومات المستمدة من بيانات الاستقصاءات في بعثتين

(6) متاح على الرابط التالي: <https://statswiki.unece.org/display/SFSDG/Summary+of+Progress+in+UNECE+countries>.

(7) متاح على الرابط التالي: <https://sdgstatsurvey.cepal.org/>.

من بعثات التعميم والتسريع ودعم السياسات أوفدتا إلى بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والجمهورية الدومينيكية. وإضافة إلى ذلك، استخدمت كل من كولومبيا، وكوستاريكا، وإكوادور، والجمهورية الدومينيكية بيانات الاستقصاءات لإجراء تحليل أكثر عمقا وأجرت تقييمات لقدراتها الإحصائية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بالاعتماد على تلك المعلومات. ووفقا لما ذكره الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات، مع أن اللجنة قدمت الدعم لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية للدول الأعضاء من خلال أعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، لم تقم اللجنة في السنوات الأخيرة وفي مجال الإحصاءات، بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان على صياغة خططها الوطنية لتطوير الإحصاءات لأن لدى الشراكة في مجال الإحصاء خبرة في دعم عمليات الصياغة. ولذلك، أحالت اللجنة المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة إلى "الشراكة" لتلبية هذه الاحتياجات.

- 33 - وتضمنت أشكال الدعم الأخرى ذات الصلة التي قدمتها اللجنة العمل الذي اضطلعت به في إطار المقترح بشأن القانون العام للإحصاءات الرسمية لأمريكا اللاتينية (LC/CEA.10/4)⁽⁸⁾ الذي اعتمدته المؤتمر الإحصائي للأمريكتين في دورته العاشرة المعقودة في عام 2019. وكان الغرض منه هو بلورة نموذج إقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية الراغبة في صياغة أو إعادة صياغة الأساس القانوني لعمل نظمها الإحصائية الوطنية ولإنتاج الإحصاءات الرسمية. وقد اشترك في تنفيذ هذه المهمة خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي اضطلعت أيضا بدور الأمانة الفنية لهذه العملية. وجنت المكاتب الإحصائية الوطنية فوائد كبيرة من مشاركتها في هذه العملية؛ فعلى سبيل المثال، شاركت باراغواي والسلفادور في المناقشات المتعلقة بصياغة الوثيقة واستغلنا تلك التجربة لتعزيز مقترحاتهما المتعلقة بتحديث القوانين الإحصائية الوطنية.
- 34 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- 35 - عملا بهذه التوصية، عملت اللجنة مع الشراكة في مجال الإحصاء واستخدمت أدواتها ومبادئها التوجيهية لدعم إدماج المتطلبات الإحصائية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، من خلال مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية والأدوات. وخلال الفترة ما بين عامي 2017 و 2019، وبالتعاون مع الشراكة في مجال الإحصاء، قام المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ (وهو هيئة فرعية تابعة للجنة)⁽⁹⁾ بتنظيم ثلاثة دورات تدريبية بشأن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات ودورة تدريبية على القيادة الإحصائية لفائدة رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية. وإضافة إلى ذلك، نظم المعهد في عام 2019 دورة تدريبية بشأن العروض المرئية للبيانات لتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة وتحديثها. وشمل الدعم الذي قدمته اللجنة أيضا تقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرة على التدريب في مجال الإحصاءات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملاييزيا، والمساعدة على

(8) المقترح متاح على الرابط التالي: <https://cea.cepal.org/10/en/documents/proposal-generic-law-official-statistics-latin-america>.

(9) في نيسان/أبريل 1995، حصل المعهد على مركز هيئة فرعية بإنشاء مجلس إدارة يستعرض عمليات المعهد ويؤيد برامج العمل السنوية والطويلة الأجل للمعهد.

وضع تصنيف إحصائي وطني منسق للأنشطة الاقتصادية واستخدام بيانات التسجيل المدني لإحصاءات الأحوال المدنية في بوتان.

36 - وأجرت اللجنة فحوصا للنظم الإحصائية الوطنية في إطار رصد برنامجها الإقليمي لتنمية القدرات في مجال الإحصاءات الاقتصادية. ووفقا للجنة، استخدمت البلدان والشركاء الإنمائيون نتائج آخر استعراض أجري في عام 2017⁽¹⁰⁾ لأغراض التخطيط لتطوير الإحصاءات وجمع التبرعات. وأجرت اللجنة أيضا استعراضات معمقة أكثر للنظم الإحصائية الوطنية كانت مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للبلد الذي قدّم الطلب؛ وقد اكتمل هذا الاستعراض في ملديف وهو لا يزال متواصلا في سري لانكا. وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحسين الإحصاءات السكانية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وضعت أداة ثانية أطلق عليها اسم "كل السياسات مترابطة". ودعمت الأداة إدماج البيانات المتعلقة بالسياسات من أجل تنفيذ الأهداف. وتم تطبيق الأداة أيضا في أربعة بلدان هي: ساموا وأرمينيا والفلبين وفيت نام. وفي نفس السياق، طورت اللجنة أداة تركز على التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ الإحصاءات البيئية. وذكرت اللجنة أن العديد من البلدان الأعضاء طبقت أداة التشخيص لتوجيه خططها المتعلقة بتطوير الإحصاءات البيئية.

37 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

38 - عملا بالتوصية، وضعت الإسكوا استراتيجية تركز على المجالات الإحصائية المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (E/ESCWA/SD/2017/IG.1/4(Part I)) و (E/ESCWA/SD/2017/IG.1/4(Part II))، وقد ناقشتها وأقرتها اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا خلال دورتها الثانية عشرة (انظر E/ESCWA/SD/2017/IG.1/7/Report، الفقرة 26). ويتمثل أحد المجالات الاستراتيجية التي ركزت عليها الاستراتيجية في الابتكار في النظم الإحصائية الوطنية وتحديثها. وفي هذا الصدد، بالتعاون مع الشراكة في مجال الإحصاء، أنجزت الإسكوا تقييمات للنظم الإحصائية الوطنية في الأردن ومصر، مما ساعد على صياغة استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات. وأفادت الإسكوا أيضا بأنه في الأردن، أطلع على نتائج التقييمات كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومكتب فريق الأمم المتحدة القطري ودائرة الإحصاءات العامة. ووضعت الإسكوا خطة ثلاثية السنوات خاصة بالجمهورية العربية السورية، استنادا إلى نتائج تقييم النظم الإحصائية الوطنية الذي أجري. وتستعد الإسكوا أيضا لإجراء تقييمات في البحرين وليبيا واليمن.

39 - وعلاوة على ذلك، عقدت الإسكوا، في إطار برنامج حساب التنمية المتعلق بالإحصاءات والبيانات، حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإحصائية الوطنية. وردا على الاستقصاء الذي أجرته الإسكوا، أشارت الدول الأعضاء إلى أن حلقات العمل ساعدتها على تحسين إنتاج وتوافر مؤشرات محددة، مثل المؤشرات المتصلة بالإعاقة وبالمستوطنات البشرية. وفي سياق مماثل، أجرت الإسكوا تقييمات إقليمية لمدى توافر البيانات اللازمة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عامي

(10) الاستعراض متاح على الرابط التالي: <http://communities.unescap.org/asia-pacific-economic-statistics/country-overview-statistical-capacity-2017>

2017 و 2018. ولم يكتمل بعدُ التقييم السنوي لعام 2019. ووفقاً لما ذكره الموظفون الذين أجريت مقابلات معهم، كان من المهم إجراء تلك التقييمات نظراً إلى أنه لا تتاح في المنطقة العربية إلا نسبة 40 في المائة فقط من البيانات المتصلة بالأهداف.

40 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذه التوصية.

41 - وعموماً، قدمت اللجان الإقليمية المساعدة والدعم على مواصلة تطوير وصقل الخطط الإحصائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية لكفالة أنها تدمج أهداف خطة عام 2030 وأولوياتها واحتياجاتها. وقد نفذت جميع اللجان الإقليمية هذه التوصية.

التوصية 4

تعزيز التنسيق الداخلي لإنتاج البيانات القطاعية ونشرها

42 - تنص التوصية 4 على ما يلي:

ينبغي للجان الإقليمية أن تعمل على تعزيز تنسيقها الداخلي فيما يتعلق بإنتاج البيانات القطاعية ونشرها، باتخاذ تدابير أخرى منها:

(أ) وضع خطة واضحة لتبادل المعلومات عن الأنشطة الإقليمية في مجال الإحصاءات والقيام بهذا التبادل على نحو منتظم؛

(ب) وضع خطة واضحة لفترة سنتين على نطاق اللجنة لجمع البيانات بهدف تحديد مصادر البيانات المشتركة من أجل تقادي الازدواجية؛

(ج) إدارة البيانات ورصدها على نحو مركزي لكفالة التعاون الفعال عند تحديث قواعد البيانات داخل اللجان الإقليمية.

مؤشر الإنجاز: وضع خطط أو بروتوكولات للتنسيق الداخلي.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

43 - عملاً بهذه التوصية، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نظاماً مركزياً لإدارة البيانات وأنشأت بروتوكولات وإجراءات لإدارة الإحصاءات. وتمت استضافة موقع الإدارة المركزية لبيانات الإحصاءات الأفريقية الخاص باللجنة الاقتصادية لأفريقيا على البوابة الشبكية الإحصائية للجنة⁽¹¹⁾، ويتعهد هذا الموقع المركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة. واسترشدت عملية تجميع البيانات وعرضها على البوابة ببروتوكول إدارة البيانات وإجراءات التشغيل الموحدة، التي تضمنت توجيهات مفصلة وتدريبية لإدارة البيانات الإحصائية في اللجنة. وقد أنشئت تلك الإجراءات في عام 2017 وتم تحديثها سنوياً بعد ذلك؛ وهي تهدف إلى تحقيق الكفاءة وضمان جودة النواتج وتوحيد عمليات إدارة البيانات. ووفقاً لما ذكره موظفو اللجنة الذين أجريت مقابلات معهم، قد ساعدت تلك الإجراءات على تجنب سوء الفهم وعدم الامتثال لأنشطة إدارة البيانات. وحددت الإجراءات خطوات جمع البيانات والتحقق منها ونشرها، وبيّنت مسؤوليات المركز والمكاتب دون الإقليمية والشعب الفنية فيما يتعلق بتنفيذ العمليات. ووفقاً للإجراءات، سيضطلع بدور آلية التنسيق

(11) الموقع متاح على الرابط التالي: <https://ecastats.uneca.org/data/>.

الرئيسية المعنية بالإحصاءات داخل اللجنة فريقاً عامل معني بالبيانات، يتألف من جهة التنسيق في المركز التي ستترأس الفريق العامل، وجهات تنسيق البيانات من الشعب الفنية ومن المكاتب دون الإقليمية؛ غير أن الفريق العامل لم يُنشأ بعد. ودعا مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إنشاء الفريق العامل في أقرب وقت ممكن. وإضافة إلى ذلك، تضمنت الإجراءات توجيهات بشأن التنسيق والتعاون بين الشعب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بالبيانات الإحصائية المولدة أثناء بعثات الدعم الإحصائي. وقد تضمنت التقارير المتعلقة ببعثات الدعم الإحصائي التي أوفدها اللجنة إلى إريتريا والسودان وسيشيل أدلة على تنفيذ التوجيهات.

44 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

45 - عملاً بالتوصية، تتعهد اللجنة الاقتصادية لأوروبا قاعدة بيانات مركزية ولديها فريق عامل ذي صلة. وتتعهد الشعبة الإحصائية التابعة للجنة قاعدة بيانات مركزية وواجهة شبكية لجميع البيانات الإحصائية، تتضمن بيانات عن الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية (مقدمة من الشعبة الإحصائية)، والنقل (مقدمة من شعبة النقل)، والخشب (مقدمة من القسم المعني بالغابات والأخشاب). وجمعت الشعبة الإحصائية البيانات من خلال استبيانات مشتركة مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، أو جمعتها مباشرة من قواعد بيانات المنظمات الدولية الأخرى (مثل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وذكرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنه لا توجد ازدواجية في جمع البيانات، لأن كل شعبة تركز على مجالات مواضيعية مختلفة تماماً. وليس لدى اللجنة خطة لفترة سنتين لجمع البيانات لأنها أسست نظاماً آلياً راسخاً، تعزز أيضاً الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها فريق تنسيق قواعد البيانات. وأفاد الموظفون الذين أجريت مقابلات معهم بأن فريق تنسيق قواعد البيانات لم يعقد اجتماعات تقليدية وإنما نظم عمله حول سجل للمساءل، حيث قام الفريق باستعراض التقدم المحرز على مستوى بعض المسائل وأضاف بعض المسائل الجديدة أو أغلقها أو غير ترتيبها من حيث درجة أولويتها حسب الاقتضاء. وشاركت الشعبة الإحصائية وشعبة النقل المستدام وشعبة الغابات والأراضي والإسكان في عمل فريق تنسيق قواعد البيانات. وإضافة إلى ذلك، خلال اجتماع المديرين المعقود في حزيران/يونيه 2019، اعتمد الإطار المرجعي للمجالات المترابطة الأربعة. وأنشئ لكل مجال من المجالات المترابطة فريق مشترك بين الشعب لتعزيز أوجه التكامل بين البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا وتحديد الفرص المتاحة للقيام بأنشطة جديدة. وكان أحد المجالات المترابطة الأربعة متصلاً بقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

46 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

47 - عملاً بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واصلت اللجنة الاعتماد على قاعدة بياناتها الإحصائية المركزية⁽¹²⁾، التي أنشئت في عام 2014. وإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بتطوير بعض البروتوكولات الجديدة وتنفيذ أفرقة عاملة مشتركة بين الشعب. ووفقاً لما ذكرته اللجنة، تقوم كل شعبة من الشعب التابعة للجنة بمعظم أنشطة جمع البيانات، ويتم تنسيق هذه الأنشطة عن طريق اللجنة التوجيهية المعنية بقاعدة البيانات الإحصائية وعن طريق مبادرات أخرى تهدف لتحضير المعلومات الإحصائية. وأنشأت الشعبة الإحصائية التابعة للجنة أيضاً بروتوكولا داخليا بشأن كيفية الاطلاع على بيانات مصرف بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التابع للجنة وكيفية استخدامها، وقد عُيِّن هذا البروتوكول على جميع الشعب في عام 2018. ويتم استخدام المبادئ التوجيهية والبروتوكولات بشكل تام على كامل نطاق اللجنة.

48 - وفي عام 2017، قامت اللجنة أيضاً بإنشاء فريق تنسيق داخلي مشترك بين الشعب مكلف بقياس التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو يضم جهات تنسيق تمثل كل شعبة من الشعب. وأعد فريق التنسيق المشترك بين الشعب استقصاءً عن مصادر البيانات المؤسسية لقياس التقدم نحو تنفيذ الأهداف على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ولتقييم معايير القياس. وأجرى الفريق مسحاً للبيانات التي جمعتها مختلف الشعب ولمقترحاتها بشأن المؤشرات التي يمكن أن تكمل الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأكدت المقابلات التي أجريت مع الموظفين أنه من ضمن الأولويات الإقليمية، قام بوضع مؤشرات فريق التنسيق الإحصائي لخطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنشأ في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية بصفتها أمانته الفنية⁽¹³⁾. ومن المرجح أن يتوقف فريق التنسيق المشترك بين الشعب عن العمل. غير أن فريقاً عاملاً أكبر حجماً مشتركاً بين الشعب معنيا بجمع البيانات سيستأنف الاجتماعات لدعم عملية إعادة تصميم قاعدة البيانات الإحصائية وتحديثها.

49 - وأضافت اللجنة أيضاً أنه قد تمت مناقشة وتسوية بعض المسائل المتعلقة باتساق البيانات مع الشعب الأخرى بشكل ثنائي وكلما اقتضت الحاجة ذلك. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، أقيمت شراكة بين الشعبة الإحصائية وشعبة الموارد الطبيعية وشعبة التنمية المستدامة بتنسيق من مكتب الأمانة التنفيذية من أجل توفير المؤشرات البيئية الإقليمية اللازمة لاستخدام الإحصاءات كسند تعتمد عليه وثيقة الموقف التي ستُقدَّم أثناء الدورة الثامنة والثلاثين للجنة المقرر عقدها في عام 2020.

50 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

51 - عملاً بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أنشأت اللجنة قاعدة بيانات مركزية وبعض البروتوكولات الجديدة واستخدمت آليات مختلفة لتبادل المعلومات داخليا. ومع أن اللجنة لم تجمع بيانات أولية، فقد امتثلت لبروتوكول تدفقات البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية في

(12) قاعدة البيانات متاحة على الرابط التالي: <https://estadisticas.cepal.org/cepalstat/Portada.html>.

(13) انظر تقرير فريق التنسيق الإحصائي (LC/CE.17/3).

دورتها الخمسين، والذي طالب اللجنة باستخدام العمليات القائمة لجمع البيانات المتصلة بالأهداف تقديراً لازدواجية البيانات. وجمعت اللجنة بيانات من قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، التي تقوم بملئها الجهات العالمية الوديدة للبيانات المتعلقة بالأهداف. وإضافة إلى ذلك، تتولى الشعبة الإحصائية مهمة الإدارة المركزية لقاعدة البيانات الإحصائية للجنة التي يتم تحديثها بالتعاون مع الشعب الأخرى واللجان الإقليمية الأخرى والوكالات المتخصصة والجهات العالمية الوديدة للبيانات، وبمشاركتها.

52 - وكل شهرين، تُقدّم بانتظام معلومات محدّثة بشأن أنشطة الشعبة الإحصائية إلى اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعيّنين من أعضاء اللجنة، التي يحضر اجتماعاتها مديرو جميع شعب اللجنة. ووفقاً لما ذكره الموظفون الذين أجريت مقابلات معهم، أتاح اجتماعات الإدارة العليا فرصة أيضاً للتخطيط للبرامج ولتنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بشأنها. وإضافة إلى ذلك، ولزيادة ضمان التعاون، تم توسيع نطاق اختصاص لجنة البحوث والمنشورات ليشمل فئات أخرى من العمل، ولا سيما أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، وتم تغيير تسميتها لتصبح "مجلس التحرير". وعقد مجلس التحرير، وفقاً لاختصاصاته، اجتماعات رسمية مرة كل شهر، واضطلع بدور الآلية المسؤولة عن استخدام البيانات والإحصاءات لتحليلها في منشورات اللجنة. ولإتمام كل المتطلبات وإغلاق التوصية بالكامل، أصدرت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2019 إطاراً لضمان الجودة بهدف تعزيز التنسيق الداخلي بشأن إنتاج البيانات القطاعية ونشرها. وأقر فريق الإدارة العليا هذا الإطار في كانون الثاني/يناير 2020.

53 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هذه التوصية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

54 - أنشأت الإسكوا بوابة للبيانات، ووضعت خطة لفترة سنتين، وقامت بتفعيل أفرقة عاملة عملاً بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتتضمن بوابة البيانات مجموعات بيانات محددة تشمل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، والإحصاءات الاقتصادية، وإحصاءات البيئة والطاقة، والإحصاءات الجنسانية. وأوعزت الأمانة التنفيذية للإسكوا إلى جميع البرامج الفرعية باستخدام بوابة البيانات. وأفادت الإسكوا بأن جميع عمليات إنتاج البيانات ونشرها تُنسّق من خلال البرنامج الفرعي للإحصاءات بهدف تحقيق الاتساق.

55 - وفي عام 2017، وضعت الشعبة الإحصائية التابعة للإسكوا خطة مدتها سنتان لجمع البيانات لكي تحقق، في نهاية المطاف، هدف الإدارة المركزية للبيانات ورصد مختلف الإحصاءات. ولاحقاً، في عام 2018، أصدرت الإسكوا ممارسات موصى بها لتغطية الاحتياجات من البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة اللازمة لدراسات الإسكوا التي شددت أكثر على أهمية التنسيق مع الشعبة الإحصائية من أجل اتساق البيانات. وفي سياق مماثل، صممت الإسكوا في عام 2019 مخططاً لتدفقات البيانات يصوّر كيف يتم التنسيق بصورة منهجية في إطار جمع البيانات وتعيمها على الشعب، وكذلك على اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة. وأكد الموظفون الذين أجريت مقابلات معهم أن البرامج الفرعية تتبادل الآراء بانتظام بشكل ثنائي. وخلال الفترة 2018-2019، نُفذت العديد من أنشطة التنسيق بين الشعبة الإحصائية والشعب الأخرى التابعة للإسكوا، من بينها 17 اجتماعاً مشتركاً وحلقات عمل وخدمات؛ و 4 مشاريع مشتركة بين شعب الإسكوا؛ و 13 بعثة مشتركة للمشورة والتعاون التقني.

56 - وقد نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذه التوصية.

57 - ومع أن معظم اللجان الإقليمية تضم أفرقة عاملة مشتركة بين الشعب أو آليات أخرى لتنسيق البيانات، فلم يكتمل تفعيل و/أو تأسيس عدد قليل منها بعد. ويُشجّع على مواصلة إضفاء طابع رسمي عليها. وقد نفذت جميع اللجان الإقليمية هذه التوصية.

التوصية 5

التعاون والتبادل فيما بين اللجان الإقليمية

58 - تنص التوصية 5 على ما يلي:

ينبغي مواصلة تعزيز التنسيق بين اللجان الإقليمية من أجل تبادل الخبرات والتجارب بشأن الأولويات المواضيعية المشتركة، بما في ذلك إمكانية تبادل المعلومات على أساس دوري والاضطلاع بالمزيد من الأنشطة المشتركة حيثما أمكن ذلك.

مؤشر الإنجاز: القيام بمبادرة سنوية واحدة على الأقل للتعاون والتبادل بين اللجان الإقليمية.

جميع اللجان الإقليمية

59 - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وعملاً بالتوصية، عززت اللجان الإقليمية التعاون فيما بينها، وذلك في الأغلب في إطار ما يلي: (أ) تنفيذ برنامج حساب التنمية المتعلق بالإحصاءات والبيانات؛ (ب) وعقد اجتماعات منتظمة بين الشعب الإحصائية التابعة للجان الإقليمية وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة؛ (ج) والتفاعلات المنتظمة خلال المحافل الدولية. وتم تنفيذ برنامج حساب التنمية المتعلق بالإحصاءات والبيانات خلال الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2019 ومُدد لمدة سنة أخرى حتى عام 2020، مما أتاح تسليط الضوء على النتائج المحققة والتعاون الناجح بين جميع الكيانات المنفّذة. وقد ضم البرنامج جميع اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتطلّب العنصر 5 المتعلق بإحصاءات الفقر وعدم المساواة التعاون بين اللجان الإقليمية في عدة مجالات. واشتركت في قيادة هذا العنصر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والإسكوا، بمشاركة اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وكذلك ممثل الأمم المتحدة. وشملت بعض الأنشطة المشتركة المضطلع بها ما يلي: إعداد منشور بعنوان "المؤشرات غير النقدية لرصد الغابيتين 1-2 و 1-4 لأهداف التنمية المستدامة: المعايير والتوافر وقابلية المقارنة والجودة"، الذي قامت بتنسيقه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع مدخلات من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وممثل الأمم المتحدة؛ وعقد حلقة عمل إقليمية حول قياس الفقر في البلدان العربية (نظمتها الإسكوا)؛ وعقد اجتماعات خبراء بشأن قياس الفقر نظمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا (في عامي 2018 و 2019).

60 - وكما ذكر في الفقرة 59 أعلاه، عقدت الشعب الإحصائية التابعة للجان الإقليمية وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات. وفي عامي 2018 و 2019، عُقدت خمسة اجتماعات: في حزيران/يونيه 2018، وأيلول/سبتمبر 2018، ونيسان/أبريل 2019، وأيلول/سبتمبر 2019، وكانون الأول/ديسمبر 2019. ووفقاً لما ذكره الموظفون الذين أجريت مقابلات معهم، نجحت الاجتماعات في مساعدة اللجان الإقليمية على العمل على تحقيق الأهداف

العالمية الشاملة المتعلقة بالإحصاءات. وتعاونت اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا على إعداد ورقة موقف بشأن التعاون والتنسيق في مجال الإحصاءات بين اللجان الإقليمية والإدارة، وقد تناولت الورقة بالتفصيل مختلف الآليات المستخدمة للعمل مع بعضها ولتبادل المعلومات ومواءمة البيانات الإحصائية. وإضافة إلى ذلك، أعد مديرو الشعب الإحصائية في اللجان الإقليمية الخمس ورقة عن دور الشعب الإحصائية التابعة للجان الإقليمية في رصد أهداف التنمية المستدامة لاجتماع لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية المعقود في آذار/مارس 2019. ووفقا لما ذكره الموظفون الذين أجريت مقابلات معهم، ساعدت الورقة على تعزيز التنسيق بين اللجان الإقليمية فيما يتعلق بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

61 - وبالمثل، استغلت اللجان الإقليمية المنتديات الإحصائية الدولية لتبادل الخبرات والتجارب المتعلقة بالأولويات المواضيعية المشتركة. وجميع اللجان الإقليمية أعضاء في لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية ولجنة كبار الخبراء الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة. وقد استخدمت الآليتان للتشاور بين اللجان الإقليمية ومع عضوية الأمم المتحدة على نطاق أوسع ومع النظم الإحصائية العالمية. وأشار الموظفون إلى أن اللجان الإقليمية قامت في تلك المحافل الأوسع نطاقا بالدعوة، بصورة جماعية، إلى تلبية احتياجات الدول الأعضاء. كما أتاحت منابر لتبادل المعلومات عن اللجان الإقليمية والأدوار التي تضطلع بها حاليا في الإبلاغ عن البيانات وتبادل البيانات على الصعيد العالمي من أجل الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في عام 2018، أثناء جلسة بشأن تنفيذ الأهداف ركزت على الدروس المستفادة من المناطق، عرض الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس وجهات النظر الإقليمية، كما عرضوا أمثلة على أفضل الممارسات والخبرات، وقدموا توصيات متصلة بالسياسات العامة لاتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

62 - وسعت اللجان الإقليمية أيضا إلى المشاركة معا في المناسبات المشتركة والأفرقة العاملة وكذلك لبلورة أطر وإعداد تقارير كتابية. فعلى سبيل المثال، قامت فرق العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي تعمل بتكليف من مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، بوضع توصيات بشأن الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ والكوارث بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام 2019، انضمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الفريق التوجيهي المعني بالإحصاءات المتصلة بتغير المناخ التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا. وإضافة إلى ذلك، اشترك في وضع إطار الإحصاءات المتعلقة بالكوارث للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كل مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وظل التعاون مستمرا أيضا بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لاعتماد منهجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف في السياق الأفريقي. وعلاوة على ذلك، قُدم تقرير مشترك من إعداد اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الإحصاءات المتعلقة بالأحداث والكوارث الخطرة إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس 2019، وستعقبه تقارير مشتركة مماثلة ستُقدّم إلى اللجنة الإحصائية في عامي 2020 و 2021. وفي اتجاه مماثل، قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتكليف مقترح اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلق بالقانون العام للإحصاءات الرسمية مع سياق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد اعتمدته المؤتمر الإحصائي للأمريكتين.

63 - ورغم كل ما أحرز من تقدم ورغم الأمثلة الممتازة على التعاون، أكدت المقابلات التي أجريت مع الموظفين أن هناك مجالا لزيادة التحسين نظرا إلى أن مستوى التعاون بين اللجان الإقليمية ظل متقوتا.

وإضافة إلى ذلك، ورغم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الشركاء في أفريقيا، فهي لا تقيم علاقات قوية مع اللجان الاقتصادية الإقليمية الأخرى في هذا الصدد. أما بالنسبة لبرنامج حساب التنمية المتعلق بالإحصاءات والبيانات، فقد كان تعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع اللجان الإقليمية الأخرى محدوداً.

64 - وقد نفذت جميع اللجان الإقليمية هذه التوصية.

ثالثاً - خاتمة

65 - اتخذت اللجان الإقليمية الخمس خطوات هامة لتنفيذ التوصيات الأربع التي وافقت عليها، مما سمح بتحقيق عدة نتائج إيجابية.

66 - وقد وضعت جميع اللجان الإقليمية وطبقت استراتيجيات لتنمية القدرات ساعدتها على تقديم مساعدة تقنية ذات أهداف أكثر تحديدا استنادا إلى المجالات الإقليمية ذات الأولوية. وقامت اللجان الإقليمية بوضع أدوات ومبادئ توجيهية وأطر ونماذج خاصة بكل منطقة مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي أعدتها الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بغية ضمان أن تدمج خططها الإحصائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات أهداف خطة عام 2030 وأولوياتها واحتياجاتها. وفي كثير من الحالات، استخدمت الدول الأعضاء تلك الوسائل لتقييم قدراتها الإحصائية الحالية ولزيادة تطوير خططها الإحصائية الوطنية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وعززت جميع اللجان الإقليمية تنسيقها الداخلي، ولا سيما بالاستعانة بنظم مركزية لإدارة البيانات ورصدها مما ضمن التعاون بفعالية عند تحديث قواعد البيانات داخل اللجان الإقليمية.

67 - وتوثق التعاون أيضا بين اللجان الإقليمية، ولا سيما بفضل تنفيذ برنامج حساب التنمية المتعلق بالإحصاءات والبيانات، وعقد اجتماعات منتظمة بين الشعب الإحصائية التابعة للجان الإقليمية وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتفاعلات خلال المحافل الدولية. ونتيجة لذلك، تبادلت اللجان الإقليمية أفضل الممارسات التي كانت تتبعها، وأعدت ورقات مشتركة، ووضعت أطرا، وشاركت في مناسبات مشتركة وفي أفرقة عاملة مشتركة، وعززت التنسيق بينها دعما للدول الأعضاء.

68 - غير أن التركيز على تنمية القدرات في مجال النشر كان أقل وضوحا في بعض الاستراتيجيات الإقليمية؛ وفي بعض الحالات، لم تكن هناك الكثير من الأدلة على أنشطة المساعدة التقنية التي تتناول الأساليب الجديدة والمتقدمة لنشر البيانات. وفيما يتعلق بالتعاون بين الشعب، كان تبادل المعلومات عن الأنشطة الإقليمية أقل منهجية لأن بعض الأفرقة العاملة والآليات لم تكن تعمل بكامل طاقتها. وكذلك رغم تحسن مستوى التعاون بين اللجان الإقليمية، قد ظل هذا التعاون متفاوتا، وهناك مجال لتعزيز تعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع اللجان الإقليمية الأخرى.

(توقيع) فاتوماتا ندياي

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

آذار/مارس 2020

المرفق *

التعليقات الواردة من اللجان الإقليمية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

نود الإحالة إلى المذكرة المشتركة بين المكاتب (المرجع: OIOS-2020-00412) المؤرخة 6 آذار/مارس 2020 بشأن مشروع التقرير الرسمي للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم المواضيعي للجان الإقليمية.

وبعد استعراض التقرير، نود الإشارة إلى أننا نتفق مع ما ورد في استنتاجات الاستعراض ذات الصلة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستواصل اللجنة السعي إلى أن تكون أكثر جدوى وفعالية لتحسين إنتاج البيانات والإحصاءات ذات الجودة والقابلة للمقارنة ونشرها واستخدامها في أفريقيا من أجل دعم أنشطة وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ القائمة على الأدلة فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

وفيما يتعلق بالتوصية 5 تحديداً، تحيط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا علماً بضرورة تعزيز التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى من أجل تبادل الخبرات والتجارب بشأن الأولويات المواضيعية المشتركة والمجالات الإحصائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، حددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجالات التعاون التالية مع اللجان الإقليمية الأخرى وهي ستسعى إلى التعاون معها في إطارها:

- تدريب الخبراء الوطنيين على التوقعات السكانية الاحتمالية مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- برنامج مشترك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قياس ومواءمة إحصاءات الفقر.
- تعزيز نظم التسجيل المدني في آسيا وأفريقيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
- خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
- البرنامج العالمي لإحصاءات الهجرة مع جميع اللجان الإقليمية.
- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن الأساليب الجديدة والناشئة في مجال الإحصاءات مع جميع اللجان الإقليمية.
- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتصلة بتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

* في هذا المرفق، يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية النص الكامل للتعليقات الواردة من اللجان الإقليمية. وقد اتبعت هذه الممارسة تمشياً مع قرار الجمعية العامة 263/64، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السيد خوان كارلوس بينيا وبقيّة أعضاء فريق التقييم على ما أبدوه من كفاءة مهنية وعمل جماعي أثناء عملية الاستعراض. وشكرا.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

بعد استعراض مشروع التقرير الرسمي، يسرنا أن نبليكم بأننا نتفق مع ما ورد في هذه الصيغة النهائية.

ومنذ التقييم المواضيعي للجان الإقليمية الذي أجري في عام 2017، سعت الشعبة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تحسين التعاون على المستويين الداخلي والخارجي من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على نشر الإحصاءات واستخدامها. ولاحظت اللجنة بسرور أن تقرير التقييم قد أشار إلى العديد من الإنجازات التي حققتها اللجنة.

ويعتمد العمل الإحصائي للجنة الاقتصادية لأوروبا كثيرا على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تدعو إلى متابعة واستعراض تحقيق الأهداف والغايات بالاستناد إلى الأدلة والاسترشاد ببيانات عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة.

ويسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في المجالات المترابطة التي تعنى بها اللجنة المتعلقة بقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويتمثل أحد الإنجازات التي تحققت مؤخرا في إطلاق اللجنة القطب المعرفي المتعلق بإحصاءات أهداف التنمية المستدامة في كانون الأول/ديسمبر 2019، تمشيا مع تقرير الأمين العام 73/74، من أجل مساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية على وضع ونشر إحصاءات تمكّن الحكومات من صياغة وتقييم سياسات قائمة على الأدلة بشكل أفضل.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأثني على الكفاءة المهنية لفريق التقييم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونود أن نعبر عن تقديرنا الكبير للمناقشات المثمرة وللوقت الذي خصّص للنظر في جهودنا الرامية لدعم قياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ترحب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهذا التقرير الشامل الذي يقرّ بجميع الجهود التي بذلتها اللجنة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم المواضيعي للجان الإقليمية (في مجال الإحصاءات) (E/AC.51/2017/8).

ويسرنا أن نبليكم بأنه ليس لدى اللجنة أي تعليقات إضافية على التقرير.

ونود اللجنة أن تعتنم هذه الفرصة لتتقدم بالشكر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية على النهج التعاوني المتبع في هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

يسرنا تلقي تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المذكور أعلاه ويسرنا إبلاغكم بأنه ليس لدى اللجنة أي تعليقات إضافية على التقرير وأنها توافق على الاستنتاجات الواردة في التقرير.

وتعلق اللجنة أهمية كبيرة على تمكين النظم الإحصائية الوطنية من قيادة عملية تطوير وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة وموثوقة وحسنة التوقيت دعماً للخطط الإنمائية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلاوة على ذلك، نحن ندرك الدور الهام الذي يؤديه توافر بيانات جيدة وموثوقة ومصنفة وحسنة التوقيت في عمليات التحليل واتخاذ قرارات مستنيرة. وفي هذا الصدد، أتاح التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية فرصة لزيادة تعزيز جدوى وفعالية عملنا الإحصائي، بما في ذلك تسيقنا الداخلي من أجل إنتاج إحصاءات بشأن مختلف المجالات القطاعية، ولتسليط الضوء على تعاوننا مع اللجان الإقليمية الأخرى لتبادل الخبرات والتجارب بشأن المجالات المواضيعية المشتركة.

وتعرب اللجنة عن تقديرها للاستنتاجات التي توصل لها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي تؤكد تنفيذ اللجان الإقليمية لجميع التوصيات تنفيذاً تاماً وتعرض بعض الأدلة على النتائج الإيجابية الملموسة التي حققتها اللجان.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لفريق مكتب خدمات الرقابة الداخلية على النهج التشاركي والاستشاري الذي اتبعه عند إجراء الاستعراض.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ترحب الإسكوا بإغلاق جميع توصيات المنبثقة عن التقييم المواضيعي الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بحلول موعد الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وتذكر الإسكوا أن الطابع الطويل الأجل للتوصيات يتطلب متابعة مستمرة، حتى بعد إغلاق التوصيات. وفي هذا الصدد، ستتابع الإسكوا الإجراءات التالية:

التوصية 1 المنبثقة عن التقييم المواضيعي: استراتيجية تنمية القدرات على نشر واستخدام الإحصاءات. ستواصل الإسكوا تنفيذ الاستراتيجيات الإحصائية الإقليمية للفترة 2016-2020 والفترة 2020-2025 على النحو المبين في الوثيقتين: E/ESCWA/SD/2015/IG.1/4 (Part I) و E/ESCWA/C.1/2019/CRP.2. وفي هذا الصدد، ستسترشد أعمال الإسكوا الإحصائية بالتوصيات التالية الصادرة عن اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا:

التوصيات 5 (ج) و (د) و (هـ) الصادرة عن اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا:

- إدماج مقترحات الدول الأعضاء في الرؤية والتوجيه الاستراتيجي في مجال الإحصاءات للفترة 2020-2025؛
- مواصلة جهود بناء القدرات لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة؛
- مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات إحصائية جديدة تدعم التحول في الإحصاءات الرسمية نحو مصادر البيانات الجديدة؛
- دعم الدول الأعضاء من أجل تطبيق أساليب بديلة لجمع البيانات في البلدان المتأثرة بالنزاعات؛

- مساعدة الدول الأعضاء على وضع جداول العرض والاستخدام والحسابات الفرعية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية؛
- دعم إنشاء وتطوير المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية لجولة تعدادات عام 2020 ولخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

التوصيات 5 (و) و (ز) و (ح) و (ط) الصادرة عن اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا:

- كفاءة التركيز المواضيعي للتنمية القدرات الإحصائية على استخدام مصادر البيانات الإدارية، وإنشاء سجلات للأعمال التجارية، واستخدام البيانات الضخمة للبرامج الإحصائية الإقليمية المتعلقة بإحصاءات الأسعار والمجالات المواضيعية التي يحددها الفريق الاستشاري التقني المعني بالإحصاءات الاقتصادية والفريق الاستشاري التقني المعني بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية.

التوصية 3 المنبثقة عن التقييم المواضيعي: تقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإحصائية الوطنية. ستواصل الإسكوا تقاعها وتعاونها مع الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما بتحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات مع التركيز بشكل خاص على البلدان المتضررة من النزاعات. وعند الطلب، ستساعد الإسكوا الدول الأعضاء على صياغة وتحديث خطط إحصائية وطنية تدمج الاحتياجات الناشئة عن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

التوصية 4 المنبثقة عن التقييم المواضيعي: تعزيز التنسيق الداخلي لإنتاج البيانات القطاعية ونشرها. ستواصل الإسكوا مشاركتها في ما يلي: (أ) تعهد ومواصلة تحسين نظام المعلومات الإحصائية الإلكتروني للإسكوا والأدوات المتصلة به؛ (ب) تطبيق أدوات دعمًا لجمع البيانات وتبادلها بانتظام؛ (ج) وضع خطط سنوية لجمع البيانات تعكس الاحتياجات الإقليمية، فضلاً عن الاحتياجات الداخلية للإسكوا من البيانات، والعمل وفقاً لتلك الخطط.

التوصية 5 المنبثقة عن التقييم المواضيعي: التعاون والتبادل فيما بين اللجان الإقليمية. ستواصل الإسكوا القيام بما يلي: (أ) تبادل البيانات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بالبلدان ذات العضوية المزدوجة؛ (ب) التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن المواضيع المتصلة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية؛ (ج) التعاون مع اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن المواضيع المتصلة بالإحصاءات الاقتصادية؛ (د) التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن المواضيع المتصلة بالبنية التحتية الإحصائية وتحديث الإحصاءات الرسمية.